تصوّرات المواطنين الأردنيين بشأن المساواة الاجتماعية والاقتصادية: الأمل في حاضر أفضل

E/ESCWA/CL2.GPID/2022/Policy Brief.7

© Jui-Chi Chan/iStock Editorial/Getty Images Plus/Getty Images

معلومات أساسية

تسجّل المنطقة العربية أعلى مستويات عدم المساواة في العالم. ولا يؤدّي ذلك إلى تعطيل مسار التنمية الاقتصادية فحسب، بل يعرقل أيضاً التقدّم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة عام 2030)، ويعرّض الاستقرار الاجتماعي والسياسي للخطر. وما برحت بلدان عربية عدّة عالقة في حلقة مفرغة من الصراع، والنمو الاقتصادي المنخفض، والإنفاق الاجتماعي المحدود، والبطالة المستشرية، وعدم المساواة المتزايد.

ونظراً إلى المخاطر الناجمة عن ارتفاع مستويات عدم المساواة، من المهم فهم تصوّرات السكّان بشأن المساواة ومظاهرها المختلفة. في هذا الشأن، أجرت الإسكوا استطلاعاً في عام 2022 حول المساواة الاجتماعية والاقتصادية شمل 10,000 شخص في

تعاني المنطقة العربية من أعلى مستويات عدم المساواة في العالم

أجرت الإسكوا في عام 2022 مسحاً حول المساواة الاجتماعية والاقتصادية

1/2

الذين شملهم المسح أنهم يعيشون حالياً في مساواة اجتماعية واقتصادية ستزداد في السنوات الخمس المقبلة

عشرة بلدان عربية[1]. ورأى نصف الذين شملهم الاستطلاع في مختلف أنحاء المنطقة أنّ هناك مساواة اجتماعية واقتصادية في بلدهم، كما اعتبر نصف المشاركين أنّ مستويات المساواة الاجتماعية والاقتصادية سترتفع خلال السنوات الخمس المقبلة.

ورأى مشاركون في الاستطلاع من جميع أنحاء المنطقة بأن أهم ثلاثة تدابير يتعيّن اتّخاذها على مستوى السياسات لتحسين المساواة الاجتماعية والاقتصادية هي إتاحة فرص العمل للشباب؛ ومكافحة الفساد؛ وزيادة أجور العمال.

وباستثناء لبنان، حيث أعطى المشاركون في الاستطلاع الأولوية لمكافحة الفساد، رأى المشاركون أنّ خلق فرص العمل للشباب يحلّ في صدارة ما تحتاج إليه المنطقة العربية بشكل عام. ولزيادة الوظائف، أوصى هؤلاء بخلق المزيد من فرص العمل في القطاع الخاص؛ وتوفير المزيد من التمويل للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر؛ وإصلاح النظام التعليمي لتلبية متطلّبات الأسواق.

تصوّرات الأردنيين بشأن المساواة الاجتماعية والاقتصادية

3 من أصل 5 أردنيين يتمتّعون بمساواة اجتماعية واقتصادية في بلدهم

الأردنيون متشائمون بشأن مستقبل المساواة في بلدهم، والرجال وكبار السن هم الأكثر تشاؤماً.

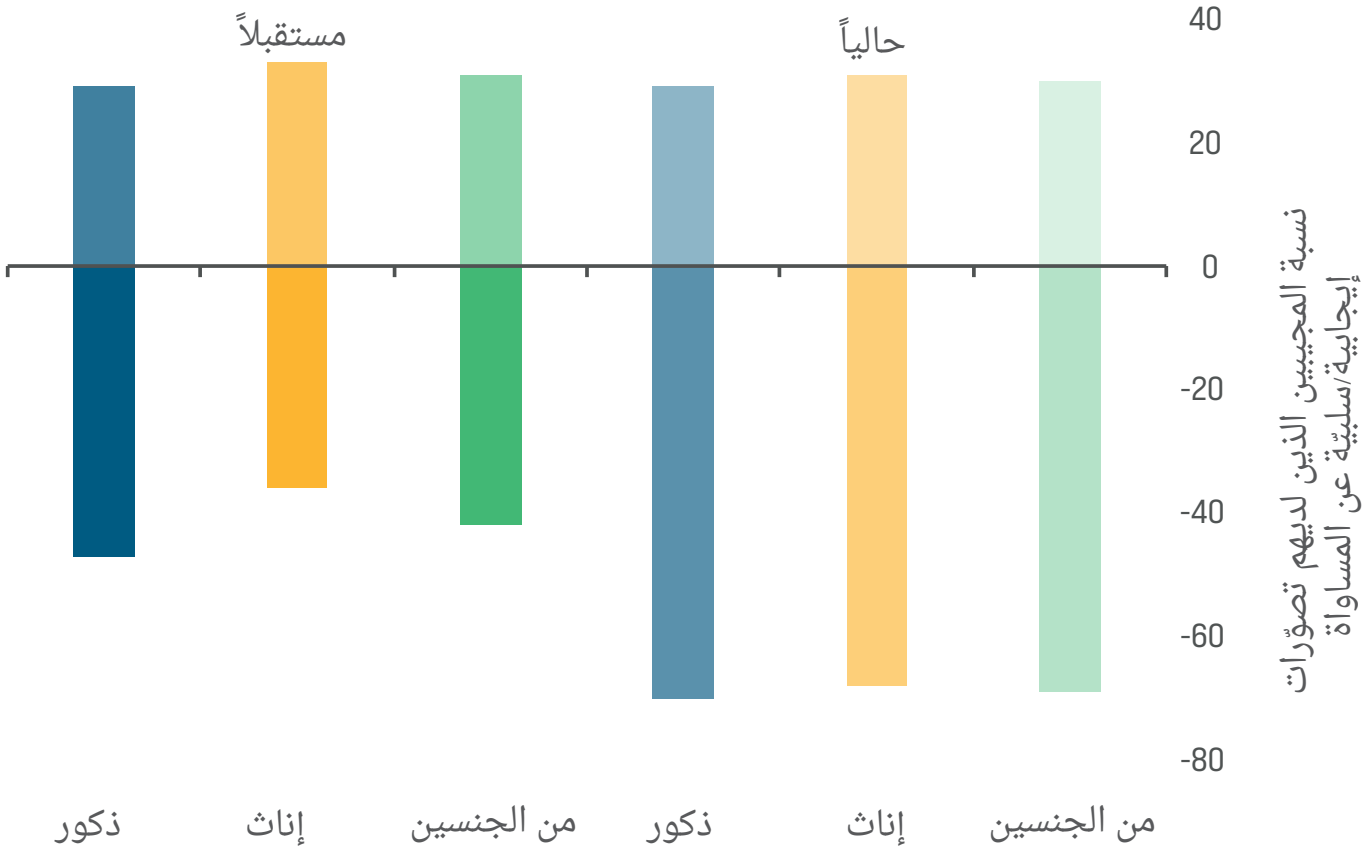

1 الأردن، وتونس، والسودان، والعراق، وعُمان، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا.

يرى كل ثلاثة مشاركين في الاستطلاع من أصل خمسة أنّ هناك مساواة اجتماعية واقتصادية إيجابية في بلدهم. ويرى ثلث المشاركين فقط أنّ مستويات المساواة الاجتماعية والاقتصادية سترتفع خلال السنوات الخمس المقبلة. في المقابل، يرى مشاركان من أصل خمسة أن حالة المساواة ستتردّى في المستقبل. والمواطنون الأردنيون بشكل عام أكثر تشاؤماً بشأن مستقبل المساواة في بلدهم من سائر المواطنين العرب.

وآراء المشارِكات في الاستطلاع أكثر إيجابيةً بقليل من آراء المشاركين الذكور بشأن الحالة الراهنة للمساواة، غير أنّهنّ يوافقنهم الرأي بشأن مستقبل المساواة. الشباب والشابات هم الأكثر تفاؤلاً: يعتقد كلّ سبعة من أصل عشرة مشاركين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عاماً أنّهم يعيشون اليوم في بلد تسوده المساواة، بينما يرى مشاركان من أصل خمسة مشاركين فقط أنّ مستويات المساواة سترتفع.

تصوّرات الأردنيين بشأن سُبُل تحسين المساواة الاجتماعية والاقتصادية

من بين التدابير المقترَحة لرفع مستويات المساواة الاجتماعية والاقتصادية، يثق المواطن الأردني أكثر من المواطن العربي العادي بأهمية إيجاد فرص العمل للشباب، وزيادة أجور العمال، وتقديم الدعم المالي للأسر ذات الدخل المنخفض.

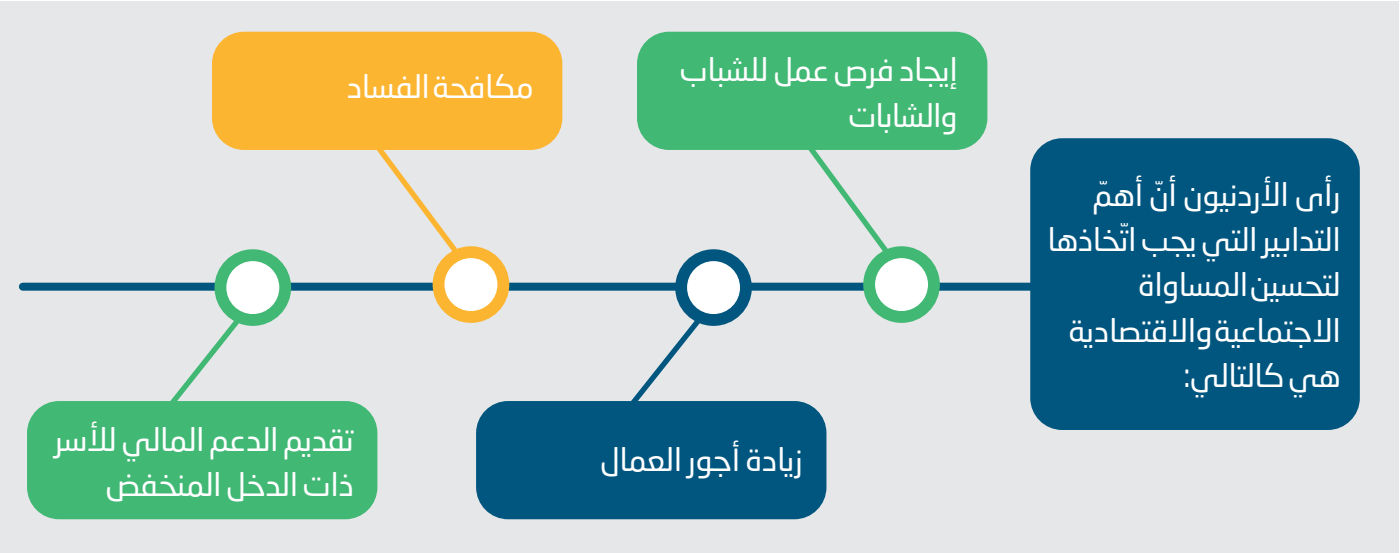

إيجاد فرص عمل للشباب والشابات

يرى سبعة من أصل عشرة أردنيين (نصفهم من النساء ونصفهم من الرجال) أنّ إيجاد فرص عمل للشباب هو حلّ فعّال للتصدي لعدم المساواة في البلد. كانت نسبة الأردنيين الذين أوصوا بإيجاد مزيد من فرص العمل للشباب أعلى من أي بلد آخر شمله الاستطلاع، ربّما لأنّ سكان الأردن هم من الأكثر شباباً في العالم[2]، واستيعابهم في القوى العاملة أمر بالغ الأهمية لضمان الاستقرار الاجتماعي في المستقبل.

على الرغم من أنّ المواطنين الأردنيين يثقون أكثر من المواطنين العرب العاديين بأن إيجاد فرص عمل للشباب هو أمر بالغ الأهمية، أملهم ضعيف في أن يتحقق ذلك. فنصف المشاركين الأردنيين فقط يعتقدون أنّه سيكون هناك المزيد من فرص العمل اللائقة والمُنتِجة في السنوات الخمس المقبلة. والنساء الأردنيات أكثر ثقة بقليل من الرجال الأردنيين في أنه سيكون هناك المزيد من الوظائف اللائقة والمنتِجة.

2 the United Nations International Children's Emergency Fund (UNICEF), Jordan: Youth – a successful transition to adulthood for every child, 2022.

لتحسين العمالة، أوصى الأردنيون بخلق المزيد من فرص العمل في القطاع الخاص، وتوفير المزيد من التمويل للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، وإصلاح النظام التعليمي لتلبية متطلّبات السوق. وبالمقارنة مع المواطن العربي العادي، أولى المواطن الأردني بشكل عام أهمية أكبر لجميع التوصيات المذكورة أعلاه.

إيجاد المزيد من فرص العمل في القطاع الخاص

حدَّد ثلاثة من أصل كل خمسة رجال ونساء في الأردن الحاجة إلى خلق فرص عمل في القطاع الخاص بوصفه سبيلاً إلى لتحسين العمالة. وبشكل خاص، أعرب المشاركون الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و30 عاماً عن ثقتهم بأنّ خلق الوظائف في القطاع الخاص أساسي لزيادة فرص العمل بشكل عام.

البرنامج الوطني للتشغيل التابع للحكومة الأردنية (جزء من برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي 2021-2023) يدعم الشركات للتعافي من جائحة كوفيد-19. وهو يدعم الأجور ويقدم خدمات الضمان الاجتماعي والنقل في الشركات التي تخلق فرص عمل (لا سيما للنساء والشباب)، كما يقدّم دورات تدريبية صفّيّة وأثناء العمل للموظفين[3]. ومع أنّ برنامج التشغيل الوطني يتطلّب الكثير من الموارد، في حين أنّ الظروف المالية صعبة، يظلّ تنفيذه من الأولويات بعد الجائحة. وينبغي النظر في الاستفادة من نماذج التمويل الابتكاري مثل استخدام السندات المستدامة، أو فرض ضريبة التضامن على الثروة، لدعم خلق فرص العمل.

نسبة البطالة:

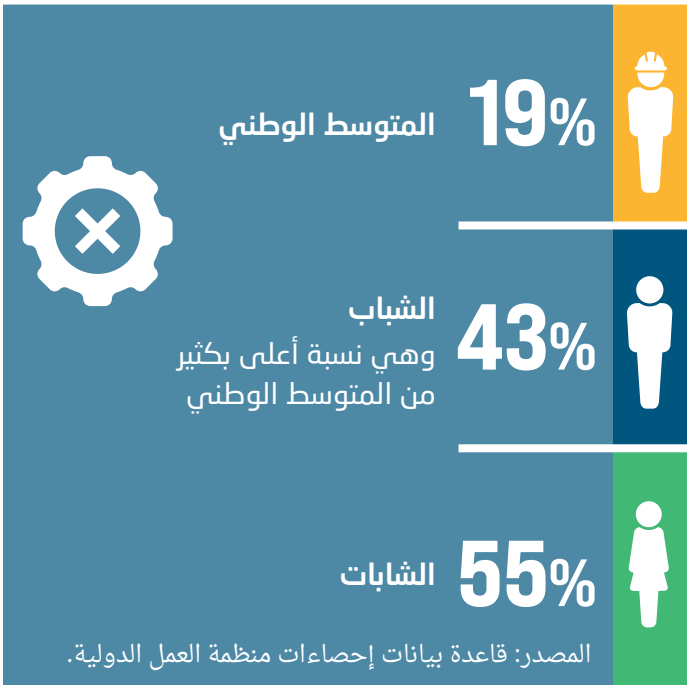

في الواقع، لا يؤدي النمو الاقتصادي في الأردن إلى زيادة فرص العمل في القطاع النظامي، بل إلى زيادة التشغيل في القطاع غير النظامي.

ويقدَّر أنّ 54 في المائة من الأردنيين قد عملوا في القطاع غير النظامي في عام 2020. ومما لا شك فيه أن هذا العدد قد ارتفع بسبب خسارة الوظائف في القطاع النظامي أثناء جائحة كوفيد-19. وتكثر الوظائف غير النظامية في مختلف القطاعات الاقتصادية، غير أنّ الرجال يشكلون غالبية القوى العاملة غير النظامية (57 في المائة).

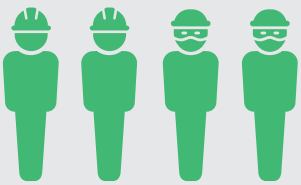

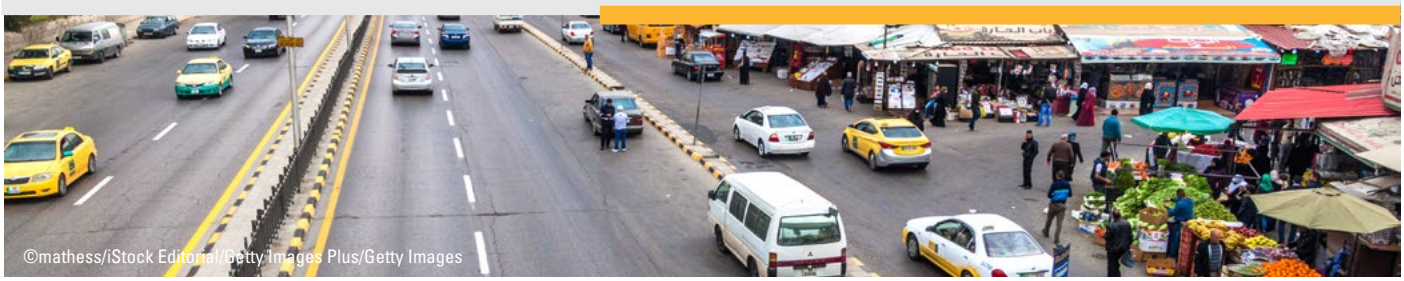

3 World Bank, Jordan: US$112 million to finance national employment program in the private sector, focused on jobs for youth and women, 2021.

الأردن هو ثاني أكبر مضيف للاّجئين للفرد الواحد[4]. ومع ذلك، وعلى الرغم من الزيادة في عدد تصاريح العمل الممنوحة للسوريين (تم منح رقم قياسي قدره 62,000 تصريح عمل في عام 2021)[5]، لا يمكن للسوريين الحصول على تصريح من دون كفالة صاحب العمل. ومن شأن منح تصاريح عمل للاجئين من العاملين لحسابهم الخاص أو من أصحاب المشاريع أن ينقل العديد من المؤسسات التجارية الصغيرة من العمل غير النظامي إلى العمل النظامي.

ينبغي للحكومات العربية أن تركّز جهودها على تعزيز القطاعات التي يمكن أن تخلق فرص عمل لائقة للشباب، بما في ذلك السياحة والزراعة والاقتصاد الرقمي، وهذا ما يقوم به برنامج أولويات عمل الحكومة 2021-2023 الاقتصادي[6]. ومن شأن تحسين الهياكل الأساسية للنقل أن يزيد من القدرة التنافسية لقطاعي السياحة والزراعة، كما يرجّح أن يؤدّي تعزيز سلامة وسائل النقل العام إلى زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة. كذلك، من شأن تعزيز نمو القطاع الزراعي النظامي أن يزيد الأمن الغذائي في البلد، مما يقلّل من الاعتماد على الواردات الزراعية ويسهم في تمكين المرأة (الريفية في الغالب).

توفير المزيد من التمويل للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر

أشار نصف الأردنيين (نصفهم من الرجال ونصفهم الآخر من النساء) إلى أنّ زيادة التمويل المقدّم للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر أساسي لدعم التشغيل. وكان المشاركون في الاستطلاع الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و30 عاماً على ثقة كبيرة بأنّ زيادة التمويل المقدّم إلى المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر أمر أساسي لتعزيز التشغيل.

تتمتع المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بإمكانات كبيرة تتيح لها خلق فرص العمل، ومع ذلك فإن إمكاناتها مقيّدة بفعل افتقارها إلى الطابع النظامي

تمثل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة 98 في المائة من جميع مؤسسات القطاع الخاص في الأردن. غير أنّ نمو هذه المؤسسات محدود من جراء ضعف قدرتها على الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا والعمالة الماهرة والتمويل. جميع المؤسسات تقريباً التي كانت صغيرة في عام 2016 ظلّت صغيرة في عام 2019. توفّر المؤسسات المتناهية الصغر 43 في المائة من جميع وظائف القطاع الخاص (80 في المائة منها غير نظامية)، وهي تعاني من انخفاض الإنتاجية.

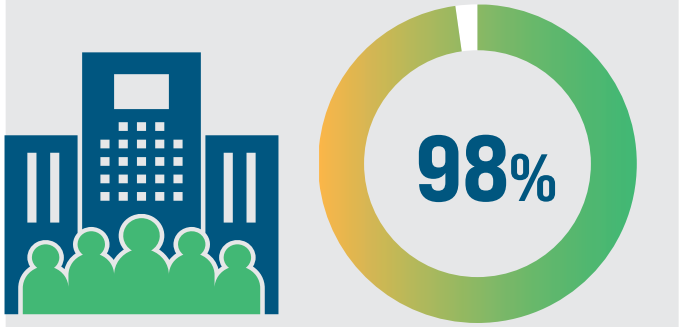

تمثل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة 98 في المائة من جميع مؤسسات القطاع الخاص في الأردن

©mathess/iStock Editorial/Getty Images Plus/Getty Images

4 Norwegian Refugee Council, These 10 countries receive the most refugees, 2022.

5 The United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Jordan issues record number of work permits to Syrian refugees, 2022.

6 World Bank, Jordan Economic Monitor: Global Turbulence Dampens Recovery and Job Creation, 2022.

وعدم قدرتها على الحصول على رؤوس الأموال. ويمكن أن تتحسّن قدرة هذه المؤسسات على الحصول على التمويل في حال أصبحت نظامية، وحصلت على المساعدة من الشركة الأردنية لضمان القروض، وزاد استخدامها لتكنولوجيا الخدمات المالية.

وانخراط المؤسسات التجارية غير النظامية والعاملين غير النظاميين في العمل النظامي أساسي لزيادة فرص الحصول على رأس المال، ولخلق فرص عمل لائقة. ويمكن أن تشمل الجهود التي تبذلها الحكومات لتشجيع زيادة العمل النظامي تخفيض التكاليف المترتبة عن ذلك، مثل تكاليف التسجيل؛ وتبسيط إجراءات التسجيل ودفع الضرائب؛ وإتاحة الحصول على التمويل.

في عام 2020، أنشأت الشركة الأردنية لضمان القروض برنامج ضمان تمويل المشروعات الصغيرة الحجم لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الجائحة. وفي هذا الإطار، حُدِّد سقف أسعار الفائدة المفروضة على قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 2 في المائة، وأُعطيت ضمانات للقروض بلغت 85 في المائة، بشرط ألا تقوم المؤسسات المستفيدة من هذه الضمانات بفصل العاملين فيها خلال مدة القرض. وبعد الجائحة، يمكن تغيير هذا الشرط ليصبح تشجيع خلق فرص العمل أو حضور دورات لتطوير الأعمال، على سبيل المثال. ومن المرجح أن تكون موارد البرنامج قد استنفدت خلال الجائحة ويجب إعادة رسملتها. ونظراً لضيق الحيّز المالي، سيتعين على الحكومة الأردنية البحث عن نماذج تمويل مبتكرة لتجديد موارد البرنامج. ويمكن أن يكون إبرام الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بحيث تتشارك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المخاطر مع المؤسسات الأكبر حجماً في نفس سلسلة القيمة، أحد الحلول المبتكرة.

للتكنولوجيا المالية إمكانات كبيرة تتيح تعزيز الشمول المالي وتنمية المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وقد وفّرت بيئة مواتية للحلول المبتكرة خلال الجائحة[7]. وقد أدّى خليج الأردن للريادة المالية ومختبر ابتكارات التكنولوجيا المالية التنظيمي التابع للبنك المركزي دوراً أساسياً في تعزيز الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية وفي تسهيل الموافقات التنظيمية لدعم اندماجه في الأسواق المالية[8]. وبالتوازي مع ذلك، ينبغي لواضعي السياسات أن يستمروا في استهداف أولئك الأكثر عرضة للاستبعاد من ابتكارات التكنولوجيا المالية.

إصلاح النظام التعليمي

بحسب الاستطلاع، يرى أردنيّان من بين كل خمسة أردنيين (نصفهم من الرجال ونصفهم من النساء) أن إصلاح النظام التعليمي ليتماشى مع احتياجات سوق العمل من شأنه أن يحسّن توفّر فرص العمل.

أدّى عدم إيجاد فرص عمل نظامية تتطلّب مهارات عالية، مقابل تزايد عدد السكان المتعلّمين، إلى زيادة البطالة: 11 في المائة فقط من الأردنيين الحاصلين على تعليم متوسط عاطلون عن العمل، مقارنة بـ 27 في المائة من الحاصلين على تعليم متقدّم. وحوالي 35 في المائة من النساء الحاصلات على مستوى تعليم متقدّم عاطلات عن العمل.

كما أن عدم تطابق المهارات (مهارات 53 في المائة من الشباب العاملين غير مطابقة لوظيفتهم) يؤثّر على الوضع الوظيفي للشباب المتعلّمين تعليماً جيداً.

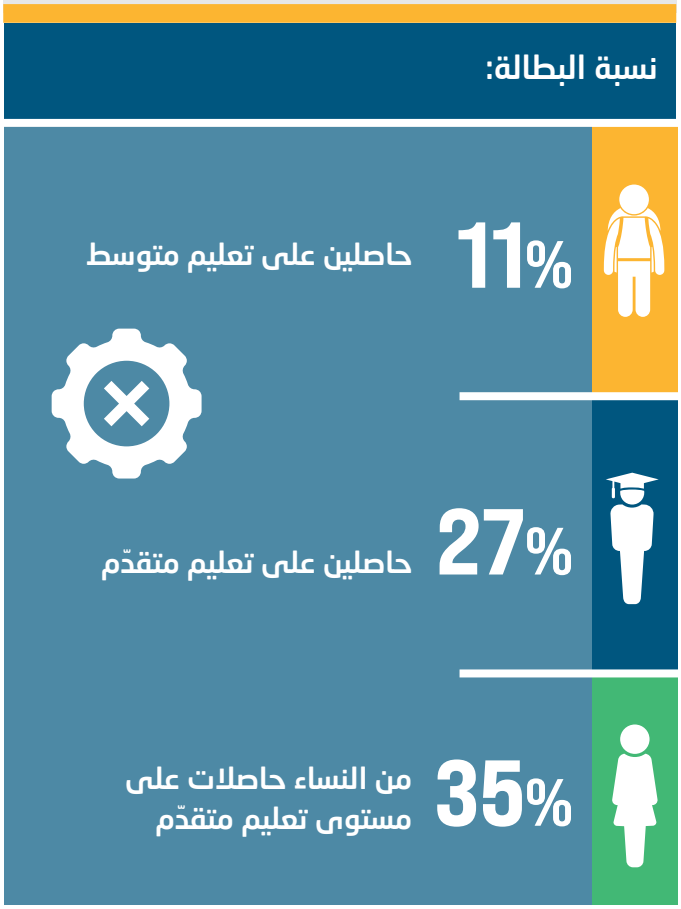

7 Central Bank of Jordan, FinTech Regulatory Sandbox, 2021.
8 European Union, Jordan Regulatory Sandbox – fintech in COVID-19 and beyond, 2021.

لمعالجة عدم التوافق بين المهارات التي يقدّمها الوافدون الجدد لسوق العمل والمهارات التي تطلبها الشركات، يجب على الحكومة الأردنية العمل مع القطاع الخاص والجهاز التعليمي للاستثمار في المهارات التي يطلبها القطاع الخاص. ويجب أن يركز إصلاح التعليم في المقام الأول على فهم احتياجات سوق العمل. ويقدّم مرصد المهارات في الإسكوا صورة محدّثة عن المهارات المطلوبة في إعلانات الوظائف المعروضة على الإنترنت في الأردن حالياً، ويمكن الاستفادة منها لفهم ديناميكيات سوق العمل.

وينبغي أيضاً تشجيع الشباب على دراسة المجالات المطلوبة في القطاع الخاص وكذلك في القطاع العام. ويمكن من خلال إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص دعم تكلفة الشهادات العلمية المطلوبة في القطاع الخاص. كذلك، يمكن لاستحداث برامج "تناوبية" للشباب أن يشجّعهم على الإقبال على المجالات المطلوبة في هذا القطاع. ويمكن للدورات الجامعية التي تشمل إدماج الشباب مهنياً لمدة سنة واحدة في مجال معين في القطاع الخاص أن يساعد هذا القطاع على تحديد أكثر الخرّيجين كفاءة وأن يزيد من القدرة التنافسية للطلاب بعد تخرّجهم، بالإضافة إلى تزويدهم بفرص لكسب الدخل أثناء الدراسة.

التعليم والتدريب الفنيّان والمهنيّان حاسمان لتعزيز فرص العمل، لا سيما بين الشباب من الأسر ذات الدخل المنخفض. ومع ذلك، يجب تحديث التعليم المهني بحيث لا يُنظر إليه بعد الآن بأنه ملاذ للأشخاص غير المتفوّقين، بل أن يُنظر إليه على أنّه يفتح أبواباً للمستقبل. وينبغي أن يلتحق التعليم المهني بركب التقدم التكنولوجي. وهذه ليست مهمة سهلة لأنها تتطلب تغيير التصوّرات بشأن التدريب المهني.

وينبغي تعزيز التعاون بين مؤسسات التعليم والتدريب الفني والمهني والقطاع الخاص لتزويد الخريجين بالمهارات المطلوبة في سوق العمل، مع إنشاء آلية منتظمة للتعقيبات لضمان استمرار تزويد هذا القطاع بالمهارات المطلوبة. كذلك، فإنّ زيادة التنسيق بين الهيئات الحكومية، ولا سيما هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية ووزارتي العمل والتعليم، من شأنه أن يدعم اتّباع نَهج موحّد في تنمية المهارات.

زيادة أجور العمال

أشار ثلثا الأردنيين المشاركين في الاستطلاع (نصفهم من الرجال ونصفهم الآخر من النساء) إلى أنّ زيادة أجور العمّال حلّ أساسي لمعالجة عدم المساواة في البلد. وكما هو الحال مع زيادة فرص العمل للشباب، كانت نسبة الأردنيين الذين أوصوا بزيادة أجور العاملين أعلى مما هي عليه في أي بلد عربي آخر شمله الاستطلاع. وأكّد المشاركون في الاستطلاع الذين بلغوا منتصف حياتهم المهنية (وتتراوح أعمارهم بين 25 و30 عاماً و31 إلى 45 عاماً) أنّه يجب وضع سياسات لتحسين أوضاع أجور العاملين.

في الوقت الحاضر، ينطبق الحدّ الأدنى للأجور على جميع العاملين النظاميين في القطاعين العام والخاص. وفي عام 2020، بلغ الحدّ الأدنى للأجور 260 ديناراً أردنياً في الشهر، وتم تأجيل تنفيذ الزيادات السنوية المقرَّرة بسبب تردّي الوضع الاقتصادي نتيجة لكوفيد-19. إضافة إلى ذلك، لا يطبّق الحد الأدنى للأجور بشكل شامل، إذ يُستثنى منه العاملون في صناعة النسيج، وعمّال التحميل والتفريغ، والعاملون في المنازل[9]. وعلى الرغم من ضيق الحيّز التمويلي المتاح للحكومة والمؤسسات التجارية، ينبغي تشجيع أصحاب العمل على تطبيق سياسة الحد الأدنى للأجور على جميع العاملين في البلد.

من المفترض أن يزيد انخراط شركة ما في القطاع النظامي من فرص حصولها على التمويل الميسور التكلفة وتعزيز إمكانات نموها، الأمر الذي ينبغي أن يؤدي بدوره

تقلّصت فئة العمالة الفقيرة في الأردن إلى حدّ بعيد، حيث يعيش أقل من 0,1 في المائة من الأردنيين العاملين في فقر مدقع. ويبلغ متوسط الأجر الشهري 497 دولاراً، وتكسب النساء أقل بدرجة بسيطة من الرجال (457 دولاراً مقابل 507 دولارات شهرياً). ولا يزال القطاع الزراعي الأكثر ضعفاً، إذ يبلغ متوسط الأجور الشهرية 364 دولاراً فقط، و281 دولاراً للنساء.

تقلّصت فئة العمالة الفقيرة في الأردن إلى حدّ بعيد، حيث يعيش أقل من

0.1%

من الأردنيين العاملين في فقر مدقع

ويبلغ متوسط الأجر الشهري

497$/ شهرياً

9 The Jordan Times, Minimum wage increase deferred due to COVID crisis — Labour Ministry, 2022.

إلى زيادة أجور العمال. وعلى أقل تقدير، ينبغي أن يؤدي ذلك إلى إيجاد فرص عمل لائقة. غير أن العديد من الشركات متردّدة إزاء التحوّل إلى شركات نظامية بفعل التكاليف المتوقّع أن تنتج عن ذلك. وعلى الحكومات تكثيف الجهود لتشجيع الشركات على الانخراط في العمل النظامي وخفض تلك التكاليف.

مكافحة الفساد

اختلف الحلّ الثالث المقترَح للحد من عدم المساواة في الأردن حسب نوع الجنس. ففي حين رأى الرجال أنّ الحاجة إلى مكافحة الفساد هي بنفس أهمية الحدّ من عدم المساواة، ركّزت النساء أكثر على الحاجة إلى توفير الدعم المالي للأسر المعيشية المنخفضة الدخل. ونظراً إلى أنّ النساء أقلّ عرضة للانخراط في الفساد من الرجال، وبالتالي أقل قدرة على تحديد مستوياته، لم يصنّفنه على أنّه عقبة رئيسية أمام المساواة الاجتماعية والاقتصادية كما صنّفه الرجال[10].

بشكل عام، سلّط أردنيّان من أصل كل خمسة أردنيين الضوء على الحاجة إلى مكافحة الفساد (نصف الرجال وثلث النساء). ازدادت أهمية مكافحة الفساد مع تقدّم العمر.

وينبغي تعزيز مؤسسات مكافحة الفساد، بما فيها السلطة القضائية، وجعلها مستقلة. ومن شأن توفير فرص التدريب والتوجيه المتخصِّصَين وعند الطلب للمحقِّقين في قضايا الفساد وللقضاة تعزيز قدرتهم على مكافحة الفساد.

وينبغي أيضاً تمكين منظّمات المجتمع المدني والسماح لها بالعمل دون عوائق، كما ينبغي تشجيع الصحافة المستقلّة[11].

يجب معالجة استياء الشباب من السياسة السائدة. لقد أثبت الشباب أنهم محفّزون للتغيير: فهم يميلون أكثر من غيرهم إلى المطالبة بحقوقهم، كما أنّ استخدامهم لوسائل التواصل الاجتماعي يسهّل زيادة الشفافيّة. ومن شأن الجهود الرامية إلى استعادة ثقة الشباب في السياسة زيادة مشاركتهم في

©Nabil Darwish/iStock Editorial/Getty Images Plus/Getty Images

الحياة العامة، ممّا يمكن أن يؤدّي بدوره إلى زيادة حالات الإبلاغ عن المخالفات وتحسين الشفافية. وعلى أقل تقدير، من شأن زيادة هذه المشاركة أن تحسِّن مشاركة السكان في إعمال القيم الديمقراطية.

تقديم الدعم المالي للأسر ذات الدخل المنخفض

يعتقد أردنيّان من بين كلّ خمسة أردنيين (نصفهم من الرجال ونصفهم من النساء) أنّ زيادة الدعم المالي للأسر ذات الدخل المنخفض من شأنه تحسين المساواة الاجتماعية والاقتصادية. ورأى المشاركون الأكبر سنّاً أنّ تقديم الدعم المالي للأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض هو حاجة ملحّة جداً. وكانت نسبة الأردنيين الذين أشاروا إلى أهمية ذلك أعلى مما هي عليه في أي بلد عربي آخر شمله الاستطلاع.

10 Transparency International, Gender and corruption: are women less corrupt?, 2020.

11 Transparency International, CPI 2021 for Middle East and North Africa: systemic corruption endangers democracy and human rights, 2021.

ولزيادة الدّعم المالي المقدّم إلى الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض، ينبغي تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية بالكامل لضمان وجود نظام حماية اجتماعية أكثر شمولاً يشمل العاملين لحسابهم الخاص والعاملين في القطاع غير النظامي. وسيتطلّب ذلك استخدام البيانات، بما في ذلك مؤشرات الفقر المتعدِّد الأبعاد المحدّثة بانتظام، على نحو أفضل. ومن شأن إجراء تحليل أوفى للفقر المتعدِّد الأبعاد في الأردن، لفهم دوافعه وتحديد السكان الأكثر استبعاداً، أن يحسِّن فعالية برامج الحماية الاجتماعية، مما يمكِّن من استهداف المستفيدين بكفاءة أكبر والحدّ من احتمالات أن يستفيد من هذه البرامج من لا يستحقّها[12].

ومن المهم توسيع نطاق التأمين الاجتماعي، مثل التأمين الصحي والمعاشات التقاعدية، ليشمل العمال غير النظاميين لزيادة استحقاقاتهم وحمايتهم من الصدمات غير المتوقعة. وسيقدّم برنامجا "استدامة" و"استدامة++" دعماً للدخل ومساهمات مدعومة للعمال الأردنيين وغير الأردنيين، بمن فيهم اللاجئون، في إطار المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي[13]. ومن الأهمية بمكان أن يموَّل هذا البرنامج تمويلاً كافياً للوصول إلى العمال الأكثر عرضة للخطر، وأن تستمر المبادرة بعد انتهاء البرنامج. ولذلك، ستكون هناك حاجة إلى اعتماد أساليب تمويل مبتكرة. ويمكن لاتّفاقات إدارة الدَين أن تتيح حيّزاً مالياً يسمح بزيادة الإقبال على التأمين الاجتماعي، ومن شأن التعجيل برقمنة نُظُم الحماية الاجتماعية أن يزيد من كفاءة البرامج القائمة.

كذلك، من شأن زيادة التنسيق بين صندوق المعونة الوطنية الأردنية وصندوق الزكاة تعزيز كفاءة الحماية الاجتماعية في الأردن، وبالتالي المساعدة على الحدّ من العدّ المزدوج. وبإمكان زيادة التنسيق أيضاً أن تقلّل من التكاليف الإدارية المترتبة عن تشغيل برنامجين متشابهين.

وينبغي للحكومة الأردنية أن تعزز الجهود الرامية إلى جعل نُظُم الحماية الاجتماعية أكثر استجابة للصدمات وأكثر تكيُّفاً مع مخاطر دورة الحياة[14]. وينبغي أن يكون بالإمكان زيادة الحماية الاجتماعية أو التخفيف منها بسرعة استجابةً لحالات الطوارئ. وتضمن الزيادة السريعة في الحماية الاجتماعية حصول الأسر المعيشية على المساعدة بسرعة في حالات الطوارئ وحمايتها من الفقر، في حين أنّ خفضها بسرعة يمنع الهدر ويحمي موارد البلد المحدودة. كما أنّ زيادة الحماية من مخاطر دورة الحياة، مثل اعتلال الصحة أو البطالة أو الشيخوخة، من شأنها أن تمنع الأسر المعيشية المعرضة للخطر من الوقوع في براثن الفقر.

يضمن الدستور الأردني للمواطنين الأردنيين الحق في الحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية الأساسية. وفي عام 2019، تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية.

والأعداد الكبيرة من اللاجئين معرضون للخطر ويحتاجون إلى الدعم. يوجد برنامج يموّله المانحون للتحويلات النقدية للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة، لكنه يعاني من نقص التمويل نظراً إلى أنّه أُنشئ باعتباره استجابة إنسانية طارئة.

©Cristi Croitoru/iStock Editorial/Getty Images Plus/Getty Images

12 United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Multidimensional poverty in Jordan, 2018.

13 International Labour Organization (ILO), Jordan and ILO sign agreement to support the extension of social security coverage and promote formalization, 2021.

14 ILO, Social Protection: Jordan, 2022.

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA
ازدهار البلدان كرامة الإنسان

رؤيتنا: طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا: بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدّمُ المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

www.unescwa.org

22-00902